الأمم المتحدة للبيئة

الاستعراض العالمي المعني بالمشتريات العامة المستدامة لعام 2017

تـوطئة

من الممكن أن تدفع عمليات الشراء التي تأخذ العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعين الاعتبار عجلة الاستدامة على طول سلاسل القيمة، وهو ما أقره المجتمع الدولي عندما قام بإدراج الغاية المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة ضمن أهداف التنمية المستدامة. تُركز الغاية 12.7 بشكل خاص على تعزيز "ممارسات المشتريات العامة المستدامة وفقا للسياسات والأولويات الوطنية".

ولكن ما هي السُبل الكفيلة بتحقيق هذا الأمر؟ وكيف لنا أن نُوسع إدراكنا للدوافع والعقبات والاحتياجات والتوقعات التي تُعزز المشتريات المستدامة أو تُعيقها؟ يُقدم الاستعراض العالمي المعني بالمشتريات العامة المستدامة لعام 2017 لمحة عامة مُحدّثة عن نطاق ونوع نشاطات المشتريات المستدامة التي تم القيام بها على الصعيد العالمي في غضون السنوات الثلاث الماضية. كما يُلبي هذا الاستعراض حاجة أصحاب المصلحة التي طال أمدها والمتمثلة في الحصول على معلومات موثوقة وشاملة بشأن النشاطات والمؤسسات المشاركة في هذه الوظيفة التنظيمية بالغة الأهمية.

يؤكد الاستعراض العالمي لعام 2017 أن كلاً من السلطات الوطنية والمحلية تتبنى شيئاً فشيئاً المشتريات العامة المستدامة. وعلاوة على ذلك، تبين أن عددا متزايدا من المؤسسات والحكومات ترصد تنفيذ سياسة المشتريات العامة المستدامة الخاصة بها وكذا نتائجها كما تقوم بوضع أهداف محددة، مقارنة بالاستعراض العالمي لعام 2013. إذ يُعتبر هذا الأمر عاملا أساسيا في إدارة الأداء الداخلي والتحول من الإدراج العرضي للعوامل البيئية والاجتماعية في عمليات الشراء إلى ثقافة تكون فيها المشتريات العامة المستدامة هي المعيار وتكتسي الاستدامة فيها أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بشراء السلع والأعمال والخدمات.

يؤكد الاستعراض العالمي لعام 2017 أيضا بأنه سيكون من الضروري تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بغية تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، من خلال سلسلة القيم بأكملها. سيتطلب توجيه قطاع الشراء نحو الاستدامة بذل درجة كبيرة من التعاون بين القطاعين العام والخاص بدلا من التركيز على إجراءات الشراء التي تتخذها المؤسسات العمومية فحسب، كما سيكون من الضروري خلق تعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين وإنشاء منابر لتبادل المعارف على المستوى المحلي والوطني والدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

تلتزم الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمة بنصيبها من أجل التنفيذ الفعلي للمشتريات العامة المستدامة. حيث اضطلعت منظمتنا بدور ريادي فيما يخص صياغة الإطار العُشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة الذي يجمع أكثر من مائة شريك يعملون معاً من أجل التصدي لبعض العقبات الرئيسية التي تواجه المشتريات العامة المستدامة كقصور الدعم السياسي واستمرار التصور القائم بشأن ارتفاع تكلفة المنتجات المستدامة. كما تساهم الأمم المتحدة للبيئة بشكل فعال في وضع منهجية مُحكمة خاصة بقياس مؤشر الغاية 12.7.1 من أهداف التنمية المستدامة

المعنية بالمشتريات العامة المستدامة، كما ساهمت في استحداث معيار توجيه المشتريات المستدامة إيزو 20400 والذي سيوفر لهيئات الشراء العامة والخاصة التوجيه والأدوات المرجعية التي تكون في أمس الحاجة إليها.

بلغت المشتريات العامة المستدامة نقطة تحول بما أن أهميتها المنبثقة عن كونها أداة إستراتيجية تدفع عجلة الاستدامة وتُطوّر الأسواق لم تعد موضع شك. نحن الآن بحاجة إلى ضمان إدماجها، بشكل أفضل وعلى نطاق واسع، ضمن سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى يتسنى لها جميعا الوفاء بما اعتزمته. نحتاج أيضا لتوسيع نطاق الدعم المقدم حتى يشمل منابر التعاون كالإطار العشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة الذي سيمكننا من تسريع وتيرة التحول إلى الشراء المستدام وكذا ضمان المشاركة الفعالة للاقتصادات النامية والناشئة في هذه الحركة العالمية.

نأمل أن يساعد الاستعراض العالمي لعام 2017 في رفع الوعي إزاء المساهمة المحتملة الكبيرة التي يقّدمها الشراء المستدام من أجل تحقيق جدول أعمال 2030، كما نأمل أن يحفّز المؤسسات والبلدان حول العالم من أجل المشاركة في سياسات الشراء المستدام.

لجيـــا نـــورونها

مديـرة شعبة الاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئـة.

شكر وتـقدير

أشرف على إنجاز الاستعراض العالمي المعني بالمشتريات العامة المستدامة لعام 2017 مكتب تنسيق الإطار العشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة والذي يتألف من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (الأمم المتحدة للتنمية)، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية–الحكومات المحلية المعنية بالاستدامة ومعهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية، حيث قدم المشورة للبحث وأشرف عليه كما ساهم في العديد من مراحل البحث بما في ذلك تحديد مصادر تحليل الوثائق وإعادة النظر في الاستبيان وصحيفة الوقائع وأسئلة الدراسة الاستقصائية وتوفير الاتصال والتوعية لكل من استبيان الحكومات الوطنية والدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة، كما ساعد على تحديد أمثلة لأفضل للممارسات واختيارها وإدارة عملية استعراض النظراء. قام مكتب التنسيق بتكليف إيكو إنستتيوت، شركة تعاونية كتالونية ذات مسؤولية محدودة[1]، بالتعاون مع إنداستريال إيكونومكس، شركة إعتبارية[2]، الولايات المتحدة الأمريكية، بالقيام بالبحث والتحليل المقدمان في هذا التقرير.

ساهم آخرون في الاستعراض العالمي لعام 2017 بما في ذلك أعضاء اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالإطار العشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة؛ الفرق على مستوى الحكومات الوطنية التي أجابت عن الاستبيان؛ المشاركون في الدراسة الاستقصائية التجريبية والمشاركون في الدراسة الاستقصائية النهائية؛ الخبراء المتخصصين الذين تم إجراء مقابلات معهم؛ موظفو المؤسسات التي برزت كأمثلة عن الممارسات الجيدة؛ وقادة فرق العمل الستة التابعة للإطار العشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة الواردة في المرفق 2.

تمّ إنجاز الاستعراض العالمي لعام 2017 بفضل المنحة التي قدمها كل من معهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية والاتحاد الأوروبي.

فريق مكتب التنسيق المعني بالإطار العشري لبرنامج المشتريات العامة المستدامة

توجيه إستراتيجي ومراجعة فريد ياكير (الأمم المتحدة للبيئة)؛ هيونجو لي (معهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية)؛ جون وات وفيليب تيبر (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية–الحكومات المحلية المعنية بالاستدامة).

[1] إيكو إنستتيوت، شركة تعاونية كتالونية ذات مسؤولية محدودة، هي شركة استشارات حول الاستدامة، تأسست عام 1999 حيث تساعد المؤسسات على إحداث تغييرات حقيقية ينتج عنها أثر بيئي واجتماعي واقتصادي إيجابي وذلك من خلال، من بين أمور أخرى، تصميم السياسات وتقييمها والدعم المباشر وكذا بناء القدرات. http://www.ecoinstitut.coop/en/

[2] إنداستريـال إيكونومكس، شركة اعتبارية، هي شركة استشارات اقتصادية وبيئية تأسست عام 1981. تقدم خدمات تحليل السياسات وتصميم البرامج والقياس والتقييم بشأن الاستدامة. http://www.indecon.com/

فريق البحث والكتابة

بحث وكتابة أوري آديل وبتينا شايفر (إيكو إنستتيوت، ش.ت.ك.م.م)؛ آناستازيا أُروركي وأنجيلا فيتولي ونوما مويو (إنداستريال إيكونومكس، شركة اعتبارية) بمساعدة كل من إرينا أُزون وميلينا بيكمان وكلير تيبولت ولورا سكوات (الأمم المتحدة للبيئة) وتيم ريفي ونتالي دورونيو (مكتب ريفي للاستشارات).

الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم

هيونجو لي (معهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية، كوريا)؛ جايسون بيرسون (مجلس قيادة الشراء المستدام، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ فريد ياكير (الأمم المتحدة للبيئة)؛ أوشاني بيريرا (المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كندا)؛ روبرت كوكيوتش (اللجنة الأوروبية، بلجيكا)؛ مارت هيدسون (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، ألمانيا).

استبيان الحكومة الوطنية

قام الأفراد الآتية أسماؤهم باستعراض استبيان الحكومة الوطنية وإبداء ملاحظات حوله:

سيباستيان كونيغ (المكتب الاتحادي للبيئة، سويسرا)؛ سانجاي كومار (وزارة السكك الحديدية، الهند)؛ كريستينا ماكين (مجلس قيادة الشراء المستدام، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ إلينا مورا (مديرية شيلي كومبرا، وزارة المالية، الشيلي)؛ كريستينا نومان (اتفاقية التنوع البيولوجي، سويسرا)؛ بيتر نورستاد (س.ك.ل كومانتوس أ.ب، السويد)؛ زانغ غزياوودان (مركز الاعتماد المتحد المعني البيئة، الصين).

كما قدمت إحدى وأربعون حكومة وطنية معلومات للبحث وقامت باستعراض صحف الوقائع التي تشكل جزءا من هذا العمل (أنظر القائمة الواردة في المرفق 5 وصحف الوقائع الإضافية حول المشتريات العامة المستدامة في الحكومات الوطنية). لم نكن لنُقدّم مثل هذه المعلومات المفصلّة حول سياساتهم وبرامجهم ونشاطاتهم المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة لولا الجهود التي بذلوها.

الدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة

نشكر الأفراد الآتية أسماؤهم على الملاحظات التي أبدوها بشأن الدراسة الاستقصائية التي شملت أصحاب المصلحة أثناء مرحلتها التجريبية: إلينا أغيلار كاماتشو (سيغيستي، كوستا ريكا)؛ كارين كوك(مقاطعة ألاميدا، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ سانجاي كومار (وزارة السكك الحديدية، الهند)؛ هيونجو لي (معهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية، كوريا)؛ بجورن–إيريك لون (العلامة الايكولوجية للدول الاسكندينافية، النرويج)؛ جوزيب ماريا مازيب (حكومة كاتالونيا، إسبانيا)؛ ليندا رانكين (مقاطعة نوفا سكوتيا، كندا)؛ بتينا شايفر (إيكو إنستتيوت،

ش.ت.ك.م.م)؛ ساشيداننذ تاهالوا (مكتب المشتريات الوطنية، موريشيوس)؛ جون وات (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، ألمانيا)؛ فريد ياكير (الأمم المتحدة للبيئة).

ساهم مائتي وواحد من الأفراد في هذه الدراسة من خلال إجراءهم للاستقصاء الذي شمل أصحاب المصلحة. تردُ قائمة المؤسسات التي يعمل لديها هؤلاء الأفراد في المرفق 7، كما نوجّه لهم جميعاً خالص شكرنا على الوقت الذي بذلوه وعلى مشاركتنا آراءهم بشأن الشراء المستدام.

دراسات الحالة عن أفضل الممارسات

دييغو هيرنان (سكرتير مكلّف بعصرنة الإدارة، الأرجنتين) وأليسيا مورينو (وزارة البيئة، الأرجنتين)؛ توماس دي جونغي (مدينة غانت، بلجيكا)؛ ماريان غجورف (وزارة المناخ والبيئة، النرويج)؛ سولفريد فوص (الوكالة المعنية بالإدارة العامة والحكومة الإلكترونية، ديفي، النرويج)؛ تيم هوبر (ميكروسف، الولايات المتحدة الأمريكية).

استعراض النظراء

سيلفيا إلينا أغيلار كاماتشو (سيغيستي، كوستا ريكا)؛ أليكسيس باتمان (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ روبرت كوكيويتش (اللجنة الأوروبية، بلجيكا)؛ هيرويوكي كوباياشي (إيكومارك، اليابان)؛ نيل رامز (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ آبي سامبل (تحليل المشتريات العامة، المملكة المتحدة)؛ هيلين والكر (جامعة كارديف، المملكة المتحدة).

وفي الختام، شكر خاص موصول لـ [الاسم] على تطوعه/تطوعها لترجمة هذه الوثيقة إلى [اللغة].

مـــوجز تـــنفيذي

تتمتع المشتريات العامة بقوة شرائية هائلة تُمثل نسبة 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما تمثل نسبة 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية[3]. يمكن أن يساعد تعزيز هذه القوة الشرائية، من خلال شراء المزيد من السلع والخدمات المستدامة، في دفع عجلة الأسواق باتجاه الاستدامة وخفض الآثار السلبية لمؤسسة ما وكذا تحقيق منافع ايجابية للبيئة والمجتمع. في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمد قادة العالم خطة التنمية لعام 2030 التي تحمل في جوهرها ما يسمى بالأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والتي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، واضعة نصب أعينها الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ألا وهي: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. حيث أكدت أهداف التنمية المستدامة الصلة القوية التي تربط حماية البيئة والتنمية المستدامة والشراء العام. في الواقع، تُركز إحدى الغايات المُدرجة في الهدف 12 بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بشكل خاص على تعزيز "ممارسات المشتريات العامة المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية"[4]. وعليه، ينبغي الاعتراف بالتقدم الذي تُحرزه ممارسات المشتريات العامة المستدامة باعتبارها عنصرا استراتيجيا أساسيا في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

على ضوء هذا الاهتمام العالمي بإمكانية قيام المشتريات العامة بدفع عجلة التغيير نحو مستقبل أكثر استدامة، يستند الاستعراض العالمي لعام 2017 إلى النتائج التي توصل إليها الاستعراض العالمي لعام 2013[5]، كما يبحث التقدم المحرز خلال السنوات الثلاث الماضية على الصعيد العالمي، مع تسليط الضوء على الاتجاهات الإقليمية. واستقصى البحث العمل الذي تقوم به إحدى وأربعون حكومة وطنية لتعزيز نتائج المشتريات العامة المستدامة وتنفيذها وقياسها بالنتائج المرجعية وكذا تقييم التقدم المحرز مع مرور الوقت. ولمتابعة التقدم المحرز فيما يتعلق بالمشتريات المستدامة على مستوى المؤسسات العامة والخاصة، يقوم الاستعراض العالمي لعام 2017 أيضا بتحليل آراء ما يقارب 200 شخص من أصحاب المصلحة من 186 مؤسسة مختلفة و62 بلد تم تجميعها من خلال دراسة استقصائية شملت أصحاب المصلحة، إذ أُدرجت هذه الأخيرة مساهمات من أصحاب المصلحة

---

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. غير مؤرخ. " الشراء المستدام". مأخوذ عن:
http://web.unep.org/resourceefficiency/what-we-do/sustainable-lifestyles/sustainable-procurement

[4] الأمم المتحدة (2015). لنحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2013. المشتريات العامة المستدامة: الاستعراض العالمي لعام 2013، متوفر على مستوى مركز المعرفة التابع لمركز تبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين:
http://www.scpclearinghouse.org/resource/sustainable-public-procurement-global-review-2013.

حول آرائهم بشأن الدوافع والمخاطر والعقبات والنتائج المتعلقة بالمشتريات المستدامة على نطاق واسع وعلى النحو الذي تتم عليه ممارستها على مستوى مؤسساتهم.

لطالما طالب أصحاب المصلحة المعنيين بالمشتريات العامة المستدامة بمعلومات موثوقة وحديثة بشأن النشاطات والمؤسسات المشاركة في المشتريات العامة المستدامة، حيث يُلبي الاستعراض العالمي لعام 2017 هذه الحاجة كما يمثل إضافةً للوثائق الموجودة من خلال:

- توسيع إدراكنا للدوافع والعقبات والاحتياجات والتوقعات التي تعزز أو تعيق استعانة برنامج المشتريات العامة المستدامة بآراء أصحاب المصلحة التي تم تجميعها من خلال بيانات الدراسة الاستقصائية ومقابلات الخبراء.
- توضيح مجموعة من مختلف نشاطات برنامج المشتريات العامة المستدامة من خلال تسليط الضوء على أمثلة لأفضل الممارسات قصيرة المدى من بين مجموعة متنوعة من المؤسسات حول العالم.
- تقديم تقارير حول التقدم الذي تحرزه الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالبيانات التي تقدمها وتصادق عليها الحكومات نفسها.
- تقديم نظرة عن ممارسات المشتريات العامة المستدامة في مناطق العالم التي عادة لا تتوفر فيها المنشورات باللغة الانجليزية.
- المبادرة إلى القيام بمناقشات حول إنشاء مجموعة من الأهداف والمؤشرات المشتركة من أجل قياس التقدم المحرز في إطار اعتماد المشتريات العامة المستدامة وتنفيذها والتي يمكن تكرارها في الدراسات المقبلة، وكذا حول المساعدة وقياس مدى اعتماد الغاية 12.7 من أهداف التنمية المستدامة[6].

[6] تمثل الغاية 12.7 من أهداف التنمية المستدامة واحدة من غايات الهدف 12: ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين. ترمي الغاية 12.7 إلى: "تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية". منبر الأمم المتحدة للمعرفة بشأن التنمية المستدامة. مأخوذ عن موقع: https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sustainabledevelopmentgoals

يمكن الاطلاع على صُحف الوقائع الخاصة بأربعين بلداً في ملحق هذا التقرير الذي يحمل عنوان صحف الوقائع المعنية بالمشتريات العامة المستدامة في الحكومات الوطنية، والتي تم إعدادها بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات الوطنية في الاستبيان كما أنها تفصّل إطار سياسة المشتريات العامة المستدامة وكذا الأهداف والأولويات بالإضافة إلى نشاطات التنفيذ المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة وأنظمة الرصد والتقييم القائمة في كل بلد.

تم الاعتراف حاليا بالمشتريات العامة المستدامة بوصفها أداة أساسية لشحذ روح الابتكار والتنمية المستدامة.

تم الاعتراف حاليا، على نطاق واسع، بأن الشراء المستدام يعد وسيلة إستراتيجية لشحذ روح الابتكار والنهوض بالأداء المستدام لكل من مؤسسات القطاع العام والخاص في جميع أنحاء العالم. وبالتالي ترتكز المشتريات العامة المستدامة على قاعدة سياسة دولية متينة، حيث أفادت جميع البلدان الإحدى والأربعون المشاركة في هذه الدراسة بأنها خاضت التزامات متعلقة بالمشتريات العامة المستدامة ووضعت أحكاما متعلقة بكل من سياسة المشتريات المستدامة أو 'الخضراء' أو بغيرها من السياسات التنظيمية، كلوائح المشتريات العامة أو السياسات البيئية. تعزز إدراج المشتريات العامة المستدامة في أحكام السياسة في جميع الميادين السياسية بدايةً من سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى غاية استراتيجيات التنمية المستدامة عموما مقارنة بعام 2013. غير أن إدماج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في عمليات أو إجراءات أو برامج أو أدوات الشراء لم يتم تحقيقه بشكل كلّي لحد الآن. فمن النادر أن يتم تطبيق المشتريات العامة المستدامة على نطاق واسع وفي أغلب الأحيان يكون ذلك بمبادرة من إدارة أو وكالة واحدة ضمن الحكومة. وهذا ما يؤدي إلى تجزئة جهود التنفيذ ونتائجه. وعلى الرغم من كل هذا، أصبحت ممارسات المشتريات العامة المستدامة أكثر انتشارا في جميع المناطق مع وجود العديد من النماذج التي غدت أكثر إثارة للاهتمام لكي يتم تبادلها والاستفادة منها.

التباين الكبير لسياسات المشتريات العامة المستدامة في الحكومات الوطنية.

تستخدم البلدان عدة أدوات سياسية من أجل دفع عجلة المشتريات العامة المستدامة تتنوع بين لوائح أحادية الجانب مثل التركيز على الشراء من قدامى المحاربين في الجيش (جمهورية كوريا على سبيل المثال) أو شراء منتجات تم إعادة تدوير محتواها، والتي غالبا ما تميز الجهود المبكرة، وُصولا إلى خطط عمل شاملة. تدرج أغلب الحكومات الوطنية المشاركة في هذه الدراسة أحكام المشتريات العامة المستدامة ضمن سياسات وإستراتيجيات واسعة النطاق أو مواضيعية، بينما تدرج نسبة صغيرة من هذه الحكومات هذه الأحكام ضمن لوائح الشراء أو ضمن السياسات المكرّسة بشكل خاص للنهوض بالمشتريات العامة المستدامة. يتجلى التباين بين البلدان أيضا على مستوى الإنفاذ المنصوص عليه في سياسات المشتريات العامة المستدامة. عادة ما تكون أطر السياسة

الرئيسية المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة أكثر فعالية في دفع عجلة التنفيذ بما أنها لا تعتمد إلى هذه الدرجة على مبادرة الوزارات أو الإدارات أو المُشتريين الفرديين.

وعليه، يتمثل العامل المشترك بين الحكومات في أن الوزارات أو الوكالات المشاركة في تصميم السياسات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة غالبا ما تكون تلك المشاركة في القضايا البيئية والاقتصادية والمالية، أي بمعنى وكالات الشراء ووزارات البيئة والاقتصاد و/أو المالية.

يشهد نطاق المشتريات العامة المستدامة توسّعا من أجل أن يدرج شيئا فشيئا مختلف أهداف الاستدامة.

لا تزال سياسات المشتريات العامة المستدامة مرتبطة غالبا بالمسائل البيئية إلا أنه يجري تدريجيا اعتماد نطاق أكثر اتّساعا. حيث يدعم المشترين العوام والخواص شيئا فشيئا فكرة أن الشراء المستدام يتعدى كونه مجرد شراء منتجات صديقة للبيئة فحسب، إذ تلتزم أغلب الحكومات الوطنية المشاركة في هذه الدراسة بالمشتريات العامة المستدامة التي تشمل كلا من المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تركز بعض الحكومات، لاسيما في قارة آسيا، بشكل حصري على المسائل البيئية ولا تولي بعد أي اعتبار للبعد الاجتماعي والاقتصادي. غير أن حكومات أخرى تعطي الأولوية لمجموعة هائلة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والعرقية بالإضافة إلى التركيز على البيئة. تستمر المحافظة على الطاقة في احتلال الأولوية على الصعيد العالمي، كما كانت في عام 2013، بالإضافة إلى فعالية الموارد والحد من تغير المناخ. كما يحتل التنوع والمساواة مكانة بارزة بين المجالات الرئيسية للمسائل الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بعام 2013، وهو ما يشير إلى تحول التركيز من المسائل الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأداء الاقتصادي كالعمل وتطور الأعمال التجارية، نحو إدراج المسائل المتعلقة برفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية.

تُدّعم البلدان تنفيذ المشتريات العامة المستدامة بشكل رئيسي من خلال نشاطات بناء القدرات والإدماج في **عمليات الإدارة والبرامج والوسائل.**

تضطلع الحكومات الوطنية بمجموعة متنوعة من النشاطات التي ترمي إلى دعم تنفيذ المشتريات العامة المستدامة وتسهيلها. يعتبر توفير المعلومات والتوجيهات وبناء القدرات من أكثر التدابير انتشارا بغية مساعدة ممارسي الشراء على إدماج مبادئ الاستدامة ضمن عمليات الشراء. ولنا أن نتوقع جدوى التوجيهات والمعايير لتحقيق زيادة أكبر خلال السنوات المقبلة، لاسيما بالتزامن مع الإطلاق المرتقب لمعيار إيزو 20400 المعني بالشراء المستدام[7]. يتمثل الإجراء الآخر الذي تُطبقه الأغلبية العظمى للحكومات المحلية المشاركة في هذه الدراسة في إدماج المشتريات العامة المستدامة ضمن العمليات والتدابير والوسائل الحالية المتعلقة بالشراء والإدارة.

[7] إيزو 20400 عبارة عن معيار جديد تحت التطوير حاليا سيعمل على توفير توجيهات بشأن إدماج الاستدامة في عمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسات، ومن المرتقب أن يتم إصداره في عام 2017.

تُتيح العديد من الفرص أخذ المشتريات المستدامة بعين الاعتبار من خلال عملية الشراء، إلا أن سياسة المشتريات المستدامة غالبا ما تطبق من خلال وضع الشروط والخصائص التقنية للمنتجات والخدمات التي يتم شراءها والتي تُدرج معايير الاستدامة ذات الصلة. ومع ذلك، تتم نشاطات الشراء المستدام أيضا خلال مراحل أخرى من دورة الشراء، بما في ذلك خلال مرحلة تقييم الاحتياجات وطور انتقاء الموردين وإشراكهم.

ما زال الرصد يُشكّل تحديا، إلا أن البلدان ترصد تدريجيا عدة جوانب للمشتريات العامة المستدامة.

تُواجه الحكومات الوطنية لحد الآن تحديات متعلقة برصد اعتماد المشتريات العامة المستدامة، وأكثر من ذلك، فيما يخص قياس النتائج التي تم تحقيقها من خلال المشتريات العامة المستدامة. إلاّ أن العديد من البلدان حققت بعض الانجازات كما أنها تعكف على اعتماد ممارسات خاصة بقياس المشتريات العامة المستدامة. تحوز بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية على أُطر رصد أكثر تطورا، نسبيا، خاصة المشتريات العامة المستدامة بما أن الإقبال على المشتريات العامة المستدامة في هذه البلدان أقدم مما هو عليه في أغلب بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. إلا أن بعض البلدان الآسيوية أحرزت تقدما ملحوظا في مجال الرصد والمؤشرات التي اعتمدتها، خاصة تلك التي كانت من أوائل المُعتمِدين للمشتريات العامة المستدامة.

يبدو أن وجود سياسة متعلقة بالمشتريات العامة المستدامة من شأنه تعزيز نشاطات الرصد والتقييم المحددة. في الواقع، من المرجح أن تملك الحكومات التي قامت بصياغة سياسة رسمية للمشتريات العامة المستدامة نظام رصد وتقييم قائم من أجل تقييم النتائج والمحصّلات. كما ينبغي أن تغدو نشاطات الرصد والتقييم أكثر شيوعا مع تزايد عدد البلدان التي تضفي طابعا أكثر رسمية على التزاماتها السياسية بشأن المشتريات العامة المستدامة.

حددت أغلب الحكومات الوطنية التي ترصد تنفيذ المشتريات العامة المستدامة وتقوم بتقييمها أهدافا كمية تتمحور حول القيمة الإجمالية للنفقات التي يتم تكبُدُها من أجل تحقيق السلع والخدمات المستدامة، بينما ترصد نسبة أصغر بكثير من الحكومات المشاركة نتائج المشتريات العامة المستدامة من ناحية منافعها الملموسة للبيئة والاقتصاد والمجتمع. يمكننا القول جدلا بأنه من الأسهل قياس المؤشرات الكمية أو مؤشرات العملية، إلا أنه يتعين التركيز أكثر على ضمان أن يحقق الشراء النتائج البيئية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة مثل الكفاءة في استخدام الطاقة وخفض الانبعاث ومنع إنتاج النفايات والتنمية الاقتصادية المحلية والحد من الفقر إلى غير ذلك. يمثل تقييم هذه المنافع تحديا كبيرا، إلا أن البلدان الآسيوية والأوروبية تحوز بالفعل أمثلة واعدة لمقاربات جديدة وهادفة خاصة بقياس الأثر.

لا يزال التصور القائم حول ارتفاع تكلفة المنتجات المستدامة وانعدام الخبرة في مجال الشراء المستدام بمثابة عقبات رئيسية تحد من تنفيذ المشتريات العامة المستدامة على نطاق أوسع.

ما تزال العديد من نفس العقبات التي حددها الاستعراض العالمي لعام 2013 والتي تواجه تنفيذ المشتريات العامة المستدامة قائمة. تتمثل أغلب العقبات شيوعا في تصور أن المنتجات و/أو الخدمات المستدامة أكثر تكلفة. وفي حين أن تكلفة بعض المنتجات والخدمات المستدامة أعلى من البدائل التقليدية (كمصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء مقارنة بالمصابيح المتوهجة)، إلا أن حساب التكلفة غالبا ما يتغير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دورة الحياة الكاملة للمنتج. ستضطلع زيادة اعتماد المنهجيات التي تستند لتكلفة دورة الحياة بدور هام في المساعدة على التصدي للانشغالات المنبثقة عن التكاليف. من بين العقبات الهامة الأخرى افتقار العديد من المؤسسات إلى الخبرة في مجال تنفيذ الشراء المستدام، إذ غالبا ما يتم الإشراف على إمكانية اضطلاعها بدور استراتيجي حاسم. كما سيساعد بذل المزيد من الجهود في مجال التدريب وتبادل المعارف في التصدي للانشغالات التي تقضي بأن المنتجات والخدمات المستدامة أقل وفرة في الأسواق وأكثر تكلفة. في حين يشهد الشراء المستدام تحولا من المستوى التكتيكي إلى الإستراتيجي، يتزايد تدريجيا الاعتراف بإمكانيته على دعم التقدم الذي تحرزه كافة أنواع السياسات المستدامة بالإضافة إلى الحاجة إلى تحفيز الطابع المهني لوظيفة الشراء داخل المؤسسات العامة والخاصة منها.

يمكن أن تساعد العلامات الإيكولوجية ونهج القيادة من القمة إلى القاعدة وكذا دعم المبادرات العالمية على تجاوز هذه العقبات والنهوض بتنفيذ المشتريات العامة المستدامة.

تم استحداث العلامات الإيكولوجية لمساعدة المشترين على مواجهة تحدي تحديد المنتجات والسلع التي تعرِض بعض الخصائص المتعلقة بالأثر البيئي والاجتماعي[8]. يستخدم اليوم العلامة الإيكولوجية نسبة أكبر من الأفراد الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية كشرط إلزامي في تحديد مواصفات المنتج أو الخدمة.

يبدو أن سياسة ونهج القيادة من القمة إلى القاعدة يعززان المشتريات العامة المستدامة على نطاق واسع، وفقا للبيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية التي شملت أصحاب المصلحة. ويندرج وجود تشريع وطني متعلق بالمشتريات العامة المستدامة تعقُبه قيادة سياسية وتنظيمية قوية، بالإضافة إلى التزامات سياسية، في إطار أحد الدافعين الرئيسيين لتنفيذ المشتريات العامة المستدامة. كما يلعب وجود الخبرة في مؤسسة ما على المستوى القانوني والبيئي والاقتصادي في مجال المشتريات العامة المستدامة دورا جوهريا. إنه لمن الأهمية بمكان وجود السياسة والالتزام غير أن توفر عدد كاف من الأشخاص المدربين تدريبا جيدا للقيام بعملية التنفيذ لأمر في غاية الأهمية كذلك.

[8] معيار إيزو 14024: العلامات البيئية والتصاريح: العلامة البيئية نوع I، مبادئ وإجراءات التوجيه. إيزو، سويسرا.

يتمثل العنصر الجوهري الآخر للنهوض بالمشتريات العامة المستدامة في دعم المبادرات العالمية، حيث يتطلّع أصحاب المصلحة إلى عدة مبادرات وطنية وعالمية، كالإطار العُشري للأمم المتحدة بشأن برنامج المشتريات العامة المستدامة وشبكة بروكيورا+ التابعة للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية أو مجلس القيادة للشراء المستدام من أجل تقديم التوجيه والخبرة على أساس الدروس المستفادة. أوصى المشاركون في الدراسة الاستقصائية بأن تركز المنظمات العالمية على قياس المشتريات المستدامة والتعريف بمزاياها وكذا على إعداد دراسة جدوى خاصة بالمشتريات المستدامة والتي تعد أمرا بالغ الأهمية من أجل دفع التصور الذي مفادُه أن تكلفة المنتجات والخدمات المستدامة باهظة. إن التعاون على كل من المستويين الإقليمي والدولي بمثابة السبيل لتوسيع نطاق المشتريات المستدامة سواءً من خلال تعاون مهنيي الاستدامة والشراء في مجال أفضل الممارسات ومُواءمة إشارات السوق أو عن طريق قيام القطاع العام بإشراك موردي القطاع الخاص من أجل دمج الاستدامة في إدارة أداء البائعين.

ترتبط العوامل الجوهرية للنجاح بالتزام القطاع الخاص وبمهنية عملية الشراء وبالتعاون الفعال فيما بين أصحاب المصلحة.

تتمثل التوقعات العامة لأصحاب المصلحة في مجال المشتريات العامة المستدامة بأن الإقبال على نشاطات المشتريات العامة المستدامة سيشهد ارتفاعا في المستقبل القريب. وفي السنوات القادمة، نتوقع أن نشهد زيادة التركيز على المسائل المتعلقة بالعلامات الإيكولوجية والمعايير بالإضافة إلى الرصد والإبلاغ. سيواجه مُمارسو المشتريات العامة المستدامة تحدّي إيجاد السُبل الكفيلة باستخدام الشراء على نحو إستراتيجي من أجل تحقيق هدف الحد من تغير المناخ، بالنظر إلى الزخم السياسي الحالي في مجال السياسة البيئية العالمية. سيضطلع تطوير المنهجيات الخاصة بتكلفة دورة الحياة والطابع المهني لوظيفة الشراء بدور أساسي بغية تحقيق هذا الهدف.

يحظى تنفيذ المشتريات العامة المستدامة بالفعل من التحويلات التي تطرأ على الطريقة التي تتم من خلالها عملية الشراء مع قدر كبير من مهنية ممارسات الشراء وهو ما يؤدي إلى عمليات أكثر إستراتيجية وشفافية. توجد بالتأكيد مؤشرات على أن الممارسات المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة أصبحت أكثر تأصلا في نشاطات وعمليات الشراء المعيارية، إلا أنه يتعين القيام بالكثير من العمل قبل أن تصبح اعتبارات الاستدامة معيارا عاديا ضمن مواصفات العروض والعقود.

سيتطلب تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين تعاون جميع أصحاب المصلحة على طول سلسلة الإمداد في القطاعين العام والخاص. إنه لمن الأهمية بمكان إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لسببين أولهما أنه يتعين عليهم الاستجابة لطلب القطاع العام المتمثل في توفير منتجات وخدمات أكثر استدامة وثانيهما أنه بوسعهم التأثير بأنفسهم على السوق من خلال ممارسات الشراء الخاصة بهم. سيتم بذل جهود تعاونية كبيرة من

أجل تحويل سلاسل الإمداد وأنماط الاستهلاك على المستوى العالمي. كما يعتبر إنشاء منابر لتبادل المعارف وتعزيزها وكذا غيرها من أدوات التعاون عنصرا أساسيا لتقدم المشتريات العامة المستدامة على الصعيد العالمي.

سيواصل الإطار العشري لبرامج المشتريات العامة المستدامة، وأعضائه وشركائه الأكثر من مائة، تسليط الضوء على هذا النشاط من خلال نشر تقارير جديدة في سلسلة الاستعراض العالمي والتي تسعى لاستيعاب هذه الاتجاهات وتبادل المعرفة بشأن التقدم الذي تحرزه المشتريات العامة المستدامة. نأمل أن يعزز هذا الاستعراض بدوره من انتشار ممارسات المشتريات العامة المستدامة التي بإمكانها دفع عجلة التغيير نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة، مستوحى من المبادئ الجوهرية لأهداف التنمية المستدامة والتي ستصبح فيها أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هي المعيار.

يمكن الاطلاع على نص التقرير الكامل باللغة الانجليزية على الموقع الآتي:

http://www.scpclearinghouse.org/resource/2017-global-review-sustainable-public-procurement .